النَّوع الثَّاني والسِّتُّون

في مناسَبَة الآياتِ والسُّوَر

أَفرده بالتأليف العلامة أبو جعفر بن الزبير ـ شيخ أبي حيان ـ في كتاب سمَّاه «**البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن**». ومن أهل العصر الشيخ برهان الدين البقاعيّ في كتاب سمَّاه «**نَظْم الدّرر في تناسب الآي والسور**». وكتابي الَّذي صنعتُه في أسرار التنزيل كافلٌ بذلك، جامعٌ لمناسبات السور والآيات؛ مع ما تضمنه من بيان وجوه الإعجاز وأساليب البلاغة. وقد لخَّصت منه مناسَبات السور خاصَّة في جزء لطيف، سمّيته: «**تَنَاسق الدُّرر في تناسب السور**».

وعلم المناسبة علم شريف، قلَّ اعتناء المفسرين به لدقته، وممن أكثر فيه الإمامُ فخرُ الدين، وقال في تفسيره: أكثر لطائف القرآن مُودَعَةٌ في الترتيبات والروابط.

وقال ابن العربيّ في «**سراج المريدين**»[1]: ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعَاني منتظمة المباني علم عظيم، لم يتعرَّض له إلَّا عالم واحد عمل فيه سورة البقرة، ثم فتح الله لنا فيه، فلمَّا لم نجد له حَمَلة، ورأينا الخلق بأوصاف البَطَلة، ختمنا عليه، وجعلناه بيننا وبين الله ورددناه إليه.

وقال غيره: أول مَنْ أظهر علم المناسبة الشيخ أبو بكر النيسابوري، وكان غزير العلم في الشريعة والأدب؛ وكان يقول على الكرسيّ إذا قرئ عليه: لم جُعِلت هذه الآية إلى جنب هذه؟ وما الحكمة في جعْل هذه السورة إلى جنب هذه السورة؟. وكان يَزْري[2] على علماء بغداد لعدم علمهم بالمناسبة.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: المناسَبة علم حسَن، لكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متَّحد مرتبط أوله بآخره؛ فإن وقع على أسباب مختلفة لم يقع فيه ارتباط، ومن ربطَ ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلَّا بربط ركيكٍ، يُصان عن مثله حَسَنُ الحديث فضلاً عن أحسنه؛ فإن القرآن نزل في نيِّف وعشرين سنةً، في أحكام مختلفة، شرِعت لأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض.

وقال الشيخ وليّ الدين الملَّويّ: قَد وَهِمَ من قال: لا يُطلب للآي الكريمة مناسبةٌ؛ لأنها على حسب الوقائع المفرّقة. وفصلُ الخطاب: أنها على حسب الوقائع تنزيلاً، وعلى حسب الحكمة ترتيباً وتأْصِيلاً، فالمصحف على وَفْق ما في اللوح المحفوظ، مرتّبة سورُه كلُّها وآياته بالتوقيف، كما أنزل جملة إلى بيت العزَّة؛ ومن المعجز البَيِّن أسلوبُه ونظمُه الباهر، والَّذي ينبغي في كلّ آية: أن يبحث أوَّل

(١) ذكره حاجي خليفة وقال: ذكره القرطبي في «تذكرته» ٢/ ٩٨٤.

(٢) يزري: يَعيبُ.

كل شيء عن كونها مكمِّلة لما قبلها أو مستقلة؛ ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها؟ ففي ذلك علم جَمٌّ، وهكذا في السُّوَر يُطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقت له. انتهى.

وقال الإمام الرازيّ في سورة البقرة[1]: ومَن تأمَّل في لطائف نظم هذه السورة، وفي بدائع ترتيبها، علم أنَّ القرآن كما أنَّه معجز بحسب فصاحة ألفاظه، وشرف معانيه، فهو أيضاً بسبب ترتيبه ونظم آياته، ولعلَّ الذين قالوا: إنه معجز بسبب أسلوبه أرادوا ذلك، إلَّا أني رأيتُ جمهور المفسِّرين معرضين عن هذه اللطائف، غيرَ منتبهين لهذه الأسرار، وليس الأمر في هذا الباب إلا كما قيل[2]:

والنَّجمُ تَستصغر الأبصارُ صورتَهُ ... والذَّنْبُ للطَّرْف لا للنَّجم في الصِّغر

[بحر البسيط]

فصل: المناسبة في اللغة: المشاكلة والمقاربة، ومرجعها في الآيات ونحوها إلى معنى رابط بينها، عامّ أو خاصّ، عقليّ أو حسيّ أو خياليّ أو غير ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم الذهنيّ، كالسَّبب والمسبب، والعلَّة والمعلول، والنظيرين والضِّدَّين، ونحوه.

وفائدته: جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكَم المتلائم الأجزاء، فنقول: ذِكْر الآية بعد الأخرى:

إمَّا أن يكون ظاهر الارتباط، لتعلُّق الكلم بعضه ببعض وعدم تمامه بالأولى، فواضح. وكذلك إذا كانت الثانية للأُولى على وجه التأكيد أو التفسير أو الاعتراض أو البدل؛ وهذا القسم لا كلام فيه.

وإما ألا يظهر الارتباط، بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأُخرى، وأنها خلاف النوع المبدوء به.

فإما أن تكون معطوفة على الأولى بحرفٍ من حروف العطف المشرِّكة في الحكم أوْ لَا.

فإن كانت معطوفة: فلا بد أن يكون بينهما جهة جامعة، على ما سبق تقسيمه، كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، للتضادّ بين القبض والبسط، والوُلوج والخروج، والنزول والعُروج، وشبه التضادّ بين السماء والأرض.

وممَّا الكلام فيه التضادّ: ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب، والرغبة بعد الرهبة؛ وقد جرت عادة القرآن إذا ذكر أحكاماً ذكر بعدها وعداً ووعيداً، ليكون باعثاً على العمل بما سبق، ثم يذكر آيات توحيد وتنزيه ليُعلم عظم الآمر والناهي، وتأمل سورة البقرة والنساء والمائدة تجده كذلك.

وإن لم تكن معطوفة: فلا بدَّ من دعامة تؤذن باتصال الكلام؛ وهي قرائن معنوية تؤذن بالربط.

---

(١) عند تفسير الآية: ٢٨٥، الوجه الرابع من المسألة الأولى ٤/ ١٤٠.

(٢) قائله أبو العلاء المعري.

وله أسباب:

أحدها: التنظير، فإن إلحاق النظير بالنظير من شأن العقلاء، كقوله: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾ عقب قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤، ٥]؛ فإنَّه تعالى أمر رسوله أن يمضي لأمره في الغنائم على كُرهٍ من أصحابه، كما مضى لأمره في خروجه من بيته لطلب العِير أو للقتال وهم له كارهون. والقصد: أنَّ كراهتهم لما فعله من قسمة الغنائم ككراهتهم للخروج، وقد تبيَّن في الخروج الخيرُ من الظفر والنصر والغنيمة وعزِّ الإسلام، فكذا يكون فيما فعله في القسمة، فليطيعوا ما أُمِروا به ويتركوا هوى أنفسهم.

الثاني: المضادَّة، كقوله في سورة البقرة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ . . .﴾ الآية [البقرة: ٦]، فإنَّ أوَّل السورة كان حديثاً عن القرآن، وأنَّ من شأنه الهداية للقوم الموصوفين بالإيمان، فلمَّا أكمل وصف المؤمنين عقَّب بحديث الكافرين؛ فبينهما جامع وَهْميٌّ بالتضادّ من هذا الوجه، وحكمتُه التشويق والثبوت على الأول، كما قيل: وبضدّها تتبيَّن الأشياء.

فإن قيل: هذا جامع بعيد؛ لأن كونه حديثاً عن المؤمنين بالعرض لا بالذات، والمقصود بالذات الذي هو مساق الكلام إنما هو الحديث عن القرآن، لأنه مفتتح القول.

قيل: لا يشترط في الجامع ذلك، بل يكفي التعلُّق على أيِّ وجهٍ كان، ويكفي في وجه الربط ما ذكرنا؛ لأن القصد تأكيد أمر القرآن والعملُ به، والحثُّ على الإيمان، ولهذا لمَّا فرغ من ذلك قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، فرجع إلى الأوَّل.

الثالث: الاستطراد، كقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

قال الزمخشري: هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد، عقب ذكر بدُوّ السوءات وخَصْف الورق عليهما؛ إظهاراً للمنَّة فيما خلق من اللباس، ولما في العُرْي وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعاراً بأن السَّتر باب عظيم من أبواب التقوى.

وقد خرّجت على الاستطراد قوله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]؛ فإنَّ أول الكلام ذُكِر للردّ على النصارى الزاعمين بُنوَّةَ المسيح، ثم استطرد للرَّد على العرب الزاعمين بنوّة الملائكة.

ويقرب من الاستطراد ـ حتى لا يكادان يفترقان ـ **حسنُ التخلُّص**، وهو: أن ينتقل ممَّا ابتدئ به الكلام إلى المقصود على وجه سهل يختلسه اختلاساً، دقيق المعنى؛ بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول إلَّا وقد وقع عليه الثاني، لشدَّة الالتئام بينهما.

وقد غلط أبو العلاء محمد بن غانم في قوله: لم يقع منه في القرآن شيءٌ لما فيه من التكلُّف. وقال: إن القرآن إنما ورد على الاقتضاب الذي هو طريقة العرب من الانتقال إلى غير ملائم. وليس كما قال، ففيه من التخلُّصات العجيبة ما يحيِّر العقول.

وانظر إلى سورة الأعراف: كيف ذكر فيها الأنبياء والقرون الماضية والأمم السالفة، ثم ذكر موسى، إلى أنْ قصَّ حكاية السَّبْعِين رجلاً ودعائه لهم، ولسائر أمته بقوله: ﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾، وجوابه تعالى عنه، ثم تخلَّص بمناقب سيِّد المرسلين بعد تخلُّصه لأمته بقوله: ﴿قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٦] من صفاتهم كيت وكيت، وهم الذين يتبعون الرسول النبيّ الأميّ. وأخذ في صفاته الكريمة وفضائله.

وفي سورة الشعراء: حكَى قول إبراهيم: ﴿وَلَا تُخْزِنِى يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾، فتخلَّص منه إلى وصف المَعَاد بقوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ . . .﴾ ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون..﴾ [الشعراء: ٨٧، ٨٨].

وفي سورة الكهف: حكَى قولَ ذي القرنين في السدِّ بعد دَكِّه الذي هو من أشراط الساعة، ثم النفخ في الصور وذكر الحشر، ووصف مآل الكفار والمؤمنين.

وقال بعضهم: الفرقُ بين التخلُّص والاستطراد: أنك في التخلُّص تركت ما كنت فيه بالكلِّية، وأقبلت على ما تخلصت إليه. وفي الاستطراد: تمرّ بذكر الأمر الذي استطردتَ إليه مروراً كالبرق الخاطف، ثم تتركه وتعود إلى ما كنتَ فيه، كأنك لم تقصده وإنما عرض عروضاً.

قيل: وبهذا يظهر أنَّ ما في سورتي الأعراف والشعراء من باب الاستطراد لا التخلُّص، لعوده في الأعراف إلى قصَّة موسى بقوله: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ . . .﴾ [الأعراف: ١٥٩] إلى آخره. وفي الشعراء إلى ذكر الأنبياء والأمم.

ويقرُب من حسن التخلص: **الانتقال من حديث إلى آخر** تنشيطاً للسامع، مفصولاً بهذا، كقوله في (سورة ص) بعد ذكر الأنبياء: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ ۗ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ . . .﴾ [ص: ٤٩]؛ فإن هذا القرآن نوع من الذِّكْر، لمَّا انتهى ذكر الأنبياء، وهو نوع من التنزيل، أراد أن يذكر نوعاً آخر وهو ذكر الجنة وأهلها، ثم لما فرغ قال: ﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾ [ص: ٥٥]، فذكر النار وأهلها.

قال ابن الأثير: هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهي علاقة أكيدة بين الخروج من كلام إلى آخر.

ويقرُب منه أيضاً: **حسن المطلب**، قال الزَّنجانيّ والطِّيبيّ: وهو أن يخرج إلى الغرض بعد تقدم الوسيلة، كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

قال الطِّيبيّ: وممَّا اجتمع فيه حسن التخلُّص والمطلب معاً قوله تعالى حكايةً عن إبراهيم: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٧٧ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٧، ٧٨] إلى قوله: ﴿رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [٨٣].

قاعدة: قال بعض المتأخِّرين: الأمر الكلّي المفيدُ لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن هو: أنك تنظر إلى الغرض الذي سِيقت له السورة، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدّمات، وتنظر إلى مراتب تلك المقدّمات في القُرْب والبعد من المطلوب، وتنظر عند انجرار الكلام في المقدّمات إلى ما يستتبعه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام أو اللوازم التابعة له، التي تقتضي البلاغة شفاء الغليل

بدفع عناء الاستشراف إلى الوقوف عليها. فهذا هو الأمر الكلي المهيمِن على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن، فإذا عقلته تبيّن لك وجه النظم مفصلاً بين كل آية وآية في كل سورة، وسورة. انتهى.

تنبيه: من الآيات ما أشكلت مناسبتها لما قبلها:

من ذلك قوله تعالى في سورة القيامة: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ . . .﴾ الآيات [القيامة: ١٧]، فإنَّ وجه مناسبتها لأوَّل السورة وآخرها عَسِرٌ جدّاً، فإنَّ السورة كلها في أحوال القيامة، حتى زعم بعض الرافضة: أنه سقط من السورة شيء. وحتى ذهب **القَفَّال** ـ فيما حكاه الفخر الرازيّ ـ أنها نزلت في الإنسان المذكور قبلُ في قوله: ﴿يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣]. قال يُعرَضُ عليه كتابه، فإذا أخذ في القراءة تلجلج خوفاً، فأسرع في القراءة، فيقال له: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾: إن علينا أن نجمع عملك وأن نقرأ عليك. ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ﴾ عليك ﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ بالإقرار بأنك فعلت، ثم إنَّ علينا بيان أمر الإنسان وما يتعلق بعقوبته. انتهى.

وهذا يخالفُ ما ثبت في الصحيح أنها نزلت في تحريكِ النبيّ ﷺ لسانَه حالةَ نزول الوحي عليه. [البخاري: ٥، ومسلم: ١٠٠٤، وأحمد: ٣١٩١].

وقد ذكر الأئمَّة لها مناسبات:

منها: أنه تعالى لمَّا ذكر القيامة، وكان من شأن من يقصِّر عن العمل لها حبُّ العاجلة، وكان من أصل الدين أن المبادرة إلى أفعال الخير مطلوبة، فنبَّه على أنه قد يعترض على هذا المطلوب ما هو أجلّ منه؛ وهو الإصغاء إلى الوحي، وتفهُّم ما يرد منه، والتشاغل بالحفظ قد يصُدُّ عن ذلك، فأمر بألا يبادر إلى التحفُّظ؛ لأن تحفيظه مضمون على ربِّه، وليصْغِ إلى ما يرد عليه إلى أن ينقضي، فيتبع ما اشتمل عليه. ثم لما انقضت الجملة المعترضة رجع الكلام إلى ما يتعلَّق بالإنسان المبتدأ بذكره ومن هو من جنسه، فقال: ﴿كَلَّا﴾ وهي كلمة ردْعٍ، كأنه قال: بل أنتم يا بني آدم، لكونكم خُلقتم من عَجَلٍ، تعجلون في كل شيء، ومِن ثَمَّ تحبُّون العاجلة.

ومنها: أن عادة القرآن إذا ذكر الكتاب المشتمل على عمل العبد ـ حيث يعرض يوم القيامة ـ أَردَفه بذكر الكتاب المشتمل على الأحكام الدينيَّة في الدنيا التي تنشأ عنها المحاسبة عملاً وتركاً.

كما قال في الكهف: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ . . .﴾ الآية [الكهف: ٥٤]. وقال في [سورة] سبحان: ﴿فَمَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ . . .﴾ الآية [الإسراء: ٧١ ـ ٨٩].

وقال في طه: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ إلى أن قال: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ﴾ [طه: ١٠٢ ـ ١١٤].

ومنها: أنَّ أول السورة لما نزل إلى: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ صادف أنه ﷺ في تلك الحالة بادر إلى تحفّظ الذي نزل، وحرَّك به لسانه من عجلته؛ خشيةً من تفلته، فنزل ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٥ ـ ١٩]، ثم عاد إلى الكلام إلى تكملة ما ابتدئ به.

قال الفخر الرازي: ونحوه ما لو ألقَى المدرّس على الطالب مثلاً مسألةً، فتشاغل الطالب بشيء عرض له، فقال له: ألق إليَّ بالَكَ وتفهّمْ ما أقول، ثم كمِّل المسألة. فمن لا يعرف السبب يقول: ليس هذا الكلام مناسباً للمسألة، بخلاف مَنْ عرف ذلك.

ومنها: أن (النفس) لمَّا تقدَّم ذكرُها في أول السورة، عدَل إلى ذكر (نفس المصطفى) كأنه قيل: هذا شأن النفوس، وأنت يا محمد، نفسُك أشرف النفوس، فلتأْخذ بأكمل الأحوال.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ...﴾ الآية [البقرة: ١٨٩]؛ فقد يقال: أيُّ رابط بين أحكام الأهلَّة وبين حكم إتيان البيوت؟

وأجيب: بأنه من باب الاستطراد، لما ذكر أنها مواقيت للحجّ، وكان هذا من أفعالهم في الحج ـ كما ثبَت في سبب نزولها[1] [البخاري: ٤٥١٢، ومسلم: ٧٥٤٩] ـ ذُكر معه من باب الزيادة في الجواب على ما في السؤال، كما سئل عن ماء البحر فقال: «**هو الطَّهورُ ماؤه الحِلُّ مَيْتتُهُ**» [حسن صحيح: الترمذي: ٦٩، وأبو داود: ٨٣].

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ...﴾ الآية [البقرة: ١١٥]؛ فقد يقال: ما وجه اتصاله بما قبله وهو قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ ...﴾؟ الآية [البقرة: ١١٤].

وقال الشيخ أبو محمد الجوينيّ في «**تفسيره**»: سمعت أبا الحسن الدهَّان يقول: وجْهُ اتصاله هو أن ذكر تخريب بيت المقدس قد سبق، أي: فلا يجرمنَّكم ذلك، واستقبلوه، فإنَّ لله المشرق والمغرب.

فصل: من هذا النوع مناسبة فواتح السور وخواتمها، وقد أفردتُ فيه جزءاً لطيفاً سميته: «**مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع**».

وانظر إلى سورة القصص: كيف بُدئت بأمر موسى ونصرته، وقوله: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، وخروجه من وطنه، وخُتِمت بأمر النبيّ ﷺ بألَّا يكون ظهيراً للكافرين، وتسليته عن إخراجه من مكة ووعده بالعَوْد إليها، لقوله في أول السورة: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ﴾ [القصص: ٧].

قال الزمخشريّ: وقد جعل الله فاتحة سورة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ وأورد في خاتمتِها: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فشتَّان ما بين الفاتحة والخاتمة!.

وذكر الكَرْمانيّ في «**العجائب**»[2] مثله.

وقال في سورة ﴿صٓ﴾: بدأها بالذكر وختمها به في قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [ص: ٨٧].

وفي سورة ﴿نٓ﴾ بدأها بقوله: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾، وختمها بقوله: ﴿إِنَّهُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٢، ٥١].

---

(١) من حديث البراء قال: كانوا إذا أَحْرمُوا في الجاهلية، أتوا البيتَ من ظهره، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾.

(٢) «عجائب التفسير...» ٢/ ٧٦٩، أول سورة المؤمنون.

ومنه: مناسبة فاتحة السورة لخاتمة ما قبلها؛ حتى إن منها ما يظهر تعلُّقها به لفظاً، كما في: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]، ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]، فقد قال الأخفش: اتصالها بها من باب: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

وقال الكَواشيّ في تفسير المائدة: لما ختَم سورة النساء أمراً بالتوحيد والعدل بين العباد أكَّدَ ذلك بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

وقال غيره: إذا اعتبرتَ افتتاح كلّ سورة وجدتَه في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها، ثم هو يَخفى تارةً ويظهر أخرى؛ كافتتاح سورة الأنعام بالحمد، فإنَّه مناسب لختام المائدة من فصل القضاء، كما قال تعالى: ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥].

وكافتتاح سورة فاطر بالحمد لله، فإنه مناسب لختام ما قبلها من قوله: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ: ٥٤]، كما قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥].

وكافتتاح سورة الحديد بالتسبيح، فإنه مناسب لختام سورة الواقعة بالأمر به.

وكافتتاح سورة البقرة بقوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾؛ فإنه إشارة إلى الصراط في قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾، كأنهم لمَّا سألوا الهداية إلى الصراط، قيل لهم: ذلك الصراط الذي سألتم الهداية إليه هو الكتاب، وهذا معنى حَسَنٌ يظهر فيه ارتباط سورة البقرة بالفاتحة.

ومن لطائف سورة الكوثر: أنها كالمقابلة للَّتي قبلها، لأن السابقة وصف الله فيها المنافق بأربعة أمور: البخل، وترك الصلاة، والرياء فيها، ومنع الزكاة، فذكر فيها في مقابلة البخل: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، أي: الخير الكثير، وفي مقابلة ترك الصلاة: ﴿فَصَلِّ﴾، أي: دُمْ عليها، وفي مقابلة الرِّياء: ﴿لِرَبِّكَ﴾، أي: لرضاه لا للناس، وفي مقابلة منع الماعون: ﴿وَٱنْحَرْ﴾، وأراد به التصدُّقَ بلحم الأضاحي.

وقال بعضهم: لترتيب وضع السُّوَر في المصحف أسبابٌ تُطْلِع على أنه توقيفيّ صادر عن حكيم:

أحدها: بحسب الحروف، كما في الحواميم.

الثاني: لموافقة أول السورة لآخر ما قبلها، كآخر الحمد في المعنى وأول البقرة.

الثالث: للتوازن في اللفظ، كآخر ﴿تَبَّتْ﴾، وأول (الإخلاص).

الرابع: لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى كالضحى و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾.

قال بعض الأئمة: **وسورة الفاتحة**: تضمَّنت الإقرار بالربوبية والالتجاء إليه في دين الإسلام، والصِّيانة عن دين اليهوديّة والنصرانية.

وسورة البقرة: تضمَّنَتْ قواعدَ الدين.

وآل عمران: مكمِّلة لمقصودها، فالبقرة: بمنزلة إقامة الدليل على الحكم، وآل عمران: بمنزلة

الجواب عن شُبهات الخصوم، ولهذا وردَ فيها ذكر المتشابه لما تمسَّك به النصارى. وأوجب الحجَّ في آل عمران، وأمَّا في البقرة فذكر أنه مشروع، وأمر بإتمامه بعد الشروع فيه. وكان خطاب النصارى في آل عمران أكثر، كما أن خطاب اليهود في البقرة أكثر، لأن التوراة أصل، والإنجيلَ فرع لها، والنبيّ ﷺ لمَّا هاجر إلى المدينة دعا اليهود وجاهدهم، وكان جهادُه للنصارى في آخر الأمر. كما كان دعاؤه لأهل الشرك قبل أهل الكتاب، ولهذا كانت السُّوَر المكيَّة فيها الدينُ الذي اتفق عليه الأنبياء، فخوطب به جميع الناس، والسُّور المدنيَّة فيها خطاب من أقرّ بالأنبياء من أهل الكتاب والمؤمنين، فخوطبوا: بيا أهل الكتاب، يا بني إسرائيل، يا أيها الذين آمنوا.

وأما سورة النساء: فتضمَّنت أحكام الأسباب التي بين الناس، وهي نوعان: مخلوقة لله، ومقدورة لهم كالنسب والصهر، ولهذا افتتحت بقوله: ﴿ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، ثم قال: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾. فانظر هذه المناسبة العجيبة في الافتتاح، وبراعة الاستهلال، حيث تضمَّنت الآية المفتتح بها ما أكثر السُّورة في أحْكَامه: من نكاح النساء ومحرَّماته، والمواريث المتعلقة بالأرحام، وأنَّ ابتداء هذا الأمر كان بخلق آدم، ثم خلق زوجه منه، ثم بثَّ منهما رجالاً ونساءً في غاية الكثرة.

وأما المائدة: فسُورة العقود تضمَّنت بيان تمام الشرائع، ومكملات الدين، والوفاء بعهود الرسل، وما أُخذ على الأمة، وبها تمَّ الدين، فهي سورة التكميل؛ لأن فيها تحريم الصيد على المحرم الذي هو من تمام الإحرام، وتحريم الخمر الذي هو من تمام حفظ العقل والدين، وعقوبة المعتدين من السُّرّاق والمحاربين الذي هو من تمام حفظ الدماء والأموال، وإحلال الطَّيبات الذي هو من تمام عبادة الله تعالى، ولهذا ذكر فيها ما يختص بشريعة محمد ﷺ؛ كالوضوء والتيمُّم، والحكم بالقرآن على كلّ دين، ولهذا كثر فيها من لفظ الإكمال والإتمام، وذكر فيها أنَّ مَن ارتدَّ عوّض الله بخير منه، ولا يزال هذا الدِّين كاملاً. ولهذا ورد أنها آخر ما نزل [ضعيف الإسناد: الترمذي: ٣٠٦٣]، لِمَا فيها من إشارات الختم والتمام.

وهذا الترتيب بين هذه السور الأربع المدنيّات من أحسن الترتيب.

وقال أبو جعفر بن الزبير: حكى الخطَّابي: أنَّ الصحابة لما اجتمعوا على القرآن، وضعوا سورة القَدْر عقِبَ العَلق، استدلوا بذلك على أن المراد بهاء الكناية في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ الإشارة إلى قوله: ﴿ٱقْرَأْ﴾. قال القاضي أبو بكر بن العربي: وهذا بديع جدّاً.

فصل: قال في «**البرهان**»: ومن ذلك افتتاح السُّور بالحروف المقطَّعة واختصاص كلّ واحدة بما بُدئت به؛ حتى لم يكن لترد ﴿الٓمٓ﴾ في موضع ﴿الٓرٰ﴾، ولا ﴿حمٓ﴾ في موضع ﴿طسٓ﴾.

قال: وذلك أنَّ كلّ سورة بدئت بحرف منها فإن أكثر كلماتها وحروفها مماثل له، فحقَّ لكل سورة منها ألَّا يناسبها غير الواردة فيها، فلو وضع ﴿قٓ﴾ موضع ﴿نٓ﴾ لعُدِمَ التناسب الواجب مراعاتُه في كلام الله، وسورة ﴿قٓ﴾ بُدئت به لما تكرَّر فيها من الكلمات بلفظ القاف، من ذكر القرآن والخلق

وتكرير القول ومراجعته مراراً، والقُرْب من ابن آدم وتلقي الملكين، وقول العتيد، والرّقيب، والسائق، والإلقاء في جهنم، والتقدُّم بالوعيد، وذكر المتقين، والقلب، والقرون، والتنقيب في البلاد، وتشقق الأرض، وحقوق الوعيد وغير ذلك.

وقد تكرَّر في سورة يونس من الكلم الواقع فيها (الرَّاء) مئتا كلمة أو أكثر؛ فلهذا افتتحت بـ ﴿الٓرٰ﴾.

واشتملت سورة ﴿صٓ﴾ على خصومات متعدِّدة، فأولها خصومةُ النبي ﷺ مع الكفَّار، وقولهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص: ٥]، ثم اختصام الخصميْن عند داود، ثم تخاصم أهل النار، ثم اختصام الملأ الأعلى، ثمَّ تخاصم إبليس في شأن آدم، ثم في شأن بنيه وإغوائهم.

و﴿الٓمٓ﴾ جمعت المخارج الثلاثة: الحَلق، واللسان، والشفتين على ترتيبها، وذلك إشارة إلى البداية التي هي بدء الخلق، والنهاية التي هي بدء الميعاد، والوسط الذي هو المعاش من التشريع بالأوامر والنواهي، وكلّ سورة افْتُتِحَتْ بها فهي مشتملة على الأمور الثلاثة.

وسورة الأعراف: زيد فيها الصاد على ﴿الٓمٓ﴾ لما فيها من شرح القصص؛ قصة آدم فمن بعده من الأنبياء؛ ولما فيها من ذكْر: ﴿فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾، ولهذا قال بعضهم: معنى ﴿الٓمٓصٓ﴾: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾.

وزيد في الرعد راء لأجل قوله: ﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [٢]، ولأجل ذكر الرعد والبرق وغيرهما.

واعلم: أن عادة القرآن العظيم في ذكر هذه الحروف أن يذكر بعدها ما يتعلَّق بالقرآن، كقوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة]. ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [آل عمران]. ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف]. ﴿الٓرٰ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحجر]. ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾ ﴿طسٓمٓ ۝١ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل]. ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ﴾. ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾. ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [غافر والجاثية والأحقاف]. ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ إلَّا ثلاث سور: العنكبوت، والروم، ون، وليس فيها ما يتعلَّق به، وقد ذكرتُ حكمة ذلك في «**أسرار التنزيل**».

وقال الحرَّاني[1] في معنى حديث: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف: زاجر، وآمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال**»:

اعلم أن القرآن منزَّل عند انتهاء الخلق، وكمال كلّ الأمر، بدأ: فكان المتحلي به جامعاً لانتهاء كل خلق؛ وكمال كلّ أمر، فلذلك هو ﷺ قسيم الكون، وهو الجامع الكامل، ولذلك كان خاتماً، وكتابه كذلك، وبدأ المعاد من حين ظهوره، فاستوفى صلاح هذه الجوامع الثلاث التي قد خلتْ في الأولين بداياتها، وتمت عنده غاياتها: «**بعثت لأتمِّمَ مكارمَ الأخلاق**» [صحيح: أحمد: ٨٩٥٢، والحاكم (٢/ ٦١٣)، والبيهقي في «السنن» (١٠/ ١٩١)].

---

(١) الحَرَّاني: عبد الله بن الحسن، نزيل بغداد، مؤدب، من ثقات أهل الحديث (ت: ٢٩٥هـ). «العبر» ٢/ ١٠١.

وهي صلاح الدُّنيا والدين والمعاد التي جمعها قوله عليه الصلاة والسلام: «**اللهمَّ أصلح لي ديني الذي هو عِصْمةُ أمري، وأصْلح لي دنيايَ التي فيها معاشي، وأَصلِحْ لي آخرتي التي إليها معادي**». [مسلم: ٦٩٠٣].

وفي كل صلاح إقدامٌ وإحجام، فتصير الثلاثة الجوامع ستَّة، هي حروف القرآن الستَّة، ثم وُهب حرفاً جامعاً سابعاً فرداً، لا زوج له، فتمَّت سبعة.

فأدنى تلك الحروف هو حرفا صلاح الدنيا، فلها حرفان: حرف الحرام الذي لا تصلح النفس والبدن إلَّا بالتطهر منه لبعده عن تقويمها، والثاني: حرف الحلال الذي تصلح النفس والبدن عليه لموافقته تقويمها، وأصل هذين الحرفين في التوراة، وتمامهما في القرآن.

ويلي ذلك حرفا صلاح المعاد، أحدهما: حرف الزجر والنهي، الذي لا تصلح الآخرة إلَّا بالتطهر منه لبعده عن حَسَناتها. والثاني: حرف الأمر الذي تصلح الآخرة عليه لتقاضيه لحسناتها. وأصل هذين الحرفين في الإنجيل، وتمامهما في القرآن.

ويلي ذلك حرفا صلاح الدين: أحدها حرف المحكَم الذي بان للعبد فيه خطاب ربِّه، والثاني: حرف المتشابه الذي لا يتبيَّن للعبد فيه خطاب ربِّه من جهة قصور عقله عن إدراكه.

فالحروف الخمسة للاستعمال، وهذا الحرف السادس للوقوف والاعتراف بالعجز. وأصل هذين الحرفين في الكتب المتقدِّمة كلها، وتمامها في القرآن.

ويختصُّ القرآن بالحرف السابع الجامع، وهو حرف المثل المبين للمثل الأعلى، ولمَّا كان هذا الحرف هو الحمد افتَتح الله به أُمَّ القرآن، وجمع فيها جوامع الحروف السبعة التي بثَّها في القرآن: **فالأُولى**: تشتمل على حرف الحمد السَّابع، **والثانية**: تشتمل على حرفي الحلال والحرام اللَّذَيْنِ أقامت الرحمانية بهما الدنيا، والرحيميَّة الآخرة. **والثالثة**: تشتمل على أمر الملك القيِّم على حرفي الأمر والنهي اللذين يبدأ أمرهما في الدين. **والرَّابعة**: تشتمل على حرفَي المحكم في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، والمتشابه في قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. ولمَّا افتتح أمّ القرآن بالسابع الجامع الموهوب ابتدئت البقرة بالسادس المعجوز عنه، وهو المتشابه.

انتهى كلام الحَرَّاني والمقصود منه هو الأخير، وبقيته ينبو عنه السمع، وينفُر منه القلب، ولا تميل إليه النفس، وأنا أستغفر الله من حكايته؛ على أني أقول في مناسبة ابتداء البقرة بـ ﴿الٓمٓ﴾ أحسن ممَّا قال، وهو أنه: لمَّا ابتدئت الفاتحة بالحرف المحكم الظَّاهر لكلِّ أحد، بحيث لا يعذَر أحد في فهمه، ابتدئت البقرة بمقابله، وهو الحرف المتشابه البعيد التأويل، أو المستحيلُهُ.

فصل: ومن هذا النوع مناسبة أسماء السور لمقاصدها، وقد تقدَّم في النوع السابع عشر الإشارة إلى ذلك. وفي «**عجائب**» الكرمانيّ [1]: إنَّما سميت السور السبع ﴿حمٓ﴾ على الاشتراك في الاسم؛

(١) «عجائب التفسير...» ٢/ ١٠٣٧، أول سورة فصلت.

لما بينهنَّ من التشاكل الذي اختصَّت به، وهو أن كل واحدة منها استُفتحت بالكتاب أو صفة الكتاب؛ مع تقارب المقادير في الطول والقصر، وتشاكل الكلام في النظام.

فوائد منثورة في المناسبات:

في تذكرة الشيخ تاج الدين السبكيّ ـ ومن خطه نقلتُ ـ سئل الإمام: ما الحكمة في افتتاح سورة الإسراء بالتسبيح، والكهف بالتحميد؟ وأجاب: بأن التسبيح ـ حيث جاء ـ مقدَّمٌ على التحميد، نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨]. «سُبْحَانَ الله والحمدُ لله».

وأجاب ابن الزَّمْلَكَانيّ[١]: بأن سورة ﴿سُبْحَٰنَ﴾ لما اشتملت على الإسراء الذي كذَّب المشركون به النبيَّ ﷺ، وتكذيبُه تكذيبٌ لله سبحانه وتعالى، أتى (بسبحان) لتنزيه الله تعالى عما نُسب إلى نبيِّه من الكذب. وسورة الكهف: لمَّا أنزِلت بعد سؤال المشركين عن قصَّة أصحاب الكهف وتأخر الوحي، نزلت مبيِّنة أنَّ الله لم يقطع نعمته عن نبيِّه ولا عن المؤمنين، بل أَتمَّ عليهم النعمة بإنزال الكتاب، فناسب افتتاحها بالحمد على هذه النعمة.

في تفسير الخُوييّ: ابتدئت الفاتحة بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فوصف بأنه مالك جميع المخلوقين، وفي الأنعام والكهف وسبأ وفاطر لم يوصَف بذلك، بل بفرد من أفراد صفاته ـ وهو: خَلْق السَّمَوَاتِ والأَرْضِ والظُّلُمَاتِ والنور في الأنعام، وإنزال الكتاب في الكهف، وملك ما في السموات وما في الأرض في سبأ، وخلقهما في فاطر ـ لأنَّ الفاتحة أم القرآن ومطلعه، فناسب الإتيان فيها بأبلغ الصفات وأعمِّها وأشملها.

في «**العجائب**» للكرمانيّ: إن قيل: كيف جاء ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ أربع مرات بغير واو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ﴾ [البقرة: ٢١٩] ثم جاء ثلاث مرات بالواو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؟ قلنا: لأنَّ سؤالهم عن الحوادث الأُوَل وقع متفرِّقاً، وعن الحوادث الأخَر وقع في وقت واحد، فجيء بحرف الجمع دلالةً على ذلك.

فإن قيل: كيف جاء ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ . . .﴾ [طه: ١٠٥] وعادة القرآن مجيء (قل) في الجواب بلا فاء؟

أجاب الكرمانيّ[٢]: بأن التقدير: لو سئلت عنها فقل.

فإن قيل: كيف جاء: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وعادة السؤال

---

(١) ابن الزملكاني: عبد الواحد بن عبد الكريم، خطيب زملكا، عالم بالمعاني والبيان. له: «التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن» (ت: ٦٥١هـ). «طبقات الشافعية» ٥/ ١٣٣.

(٢) في «غرائب التفسير...» ١/ ٧٣٠، طه: ١٠٥.

يجيء جوابه في القرآن بـ (قل)؟ قلنا: حذفت للإشارة إلى أن العبد في حالة الدعاء في أشرف المقامات، لا واسطة بينه وبين مولاه.

ورَد في القرآن سورتان: أولهما ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ في كل نصفٍ سورة، فالتي في النصف الأول تشتمل على شرح المبدأ، والتي في الثاني على شرح المعاد.